

المشهد الاقتصادي

الرصد
الإعلامي

إدارة الرصد والتوثيق

83 || العدد JULY 31, 2019

63% من المصانع المصرية تعمل
بأقل من 75% من طاقتها الإنتاجية.



استمرار المشهد السلبي للبورصة المصرية

تزايد استيراد الأسماك بنسبة 7% خلال نصف 2019 الأول مقارنة بـ 2018



تقرير البنك الدولي
الصحة والتعليم لم يستفيدا
من الإصلاحات المالية

افتتاحية

يتناول التقرير أهم تطورات المشهد الاقتصادي المصري ودلالات هذا التطور خلال النصف الثاني من شهر يوليو 2019، يبدأ التقرير برصد اتجاه هابط للبورصة وفترات صعود، والمحلصلة النهائية في صالح الاتجاه الهابط. وقد عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين مناقشة مفتوحة؛ لتناول أسباب تراجع البورصة وتنتائجها، وأرجعت ذلك إلى: إلغاء الإعفاء الضريبي للأرباح الرأسمالية وضررية الدمغة، بالإضافة إلى إلغاء المزايا الضريبية للشركات المقيدة في البورصة، عدم تنوع السلع المعروضة في البورصة، وفي القطاع النقدي الأوروبي لإعادة الاعمار يرصد 1.5 مليار يورو قمويلات جديدة لمصر في 2019، وقد بلغت محفظة قمويلات البنك ملخص مصر منذ 2012 بنحو 5 مليارات يورو وتمثل حصة القطاع الخاص فيها 58%.

وفي المالية العامة: توقع البنك الدولي في تقرير جديد عن الاقتصاد المصري، خفض عجز الموازنة في مصر إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي حال استمرار برنامج ضبط أوضاع المالية العامة.

-قطاعي الصحة والتعليم لم يستفيدا من وفورات الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة السنوات الماضية، حيث انخفضت مخصصات الرعاية الصحية والتعليم في الموازنة بالقيمة الحقيقة.

وفي القطاع الخارجي:

بلغت واردات الأسماك في النصف الأول من العام الحالي 183.1 ألف طن مقابل 171.1 ألف طن في النصف الأول من العام الماضي بنمو 7%， وزادت واردات الأسماك في العام الماضي 12%， لتبلغ نحو 351 ألف طن مقابل 312.6 ألف طن في عام 2017، و265.8 ألف طن عام 2016، بحسب بيانات الرقابة على الصادرات والواردات.

وفي القطاع الحقيقي: 63% من المصانع المصرية تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية: - حيث قدرت مصادر حكومية نسبة المصانع المصرية التي تعمل بأقل من 75% من طاقتها الإنتاجية بنحو 63%， بواقع 8218 مصنعاً من إجمالي 13 ألف منشأة صناعية.

- يري الخبراء أن ارتفاع نسبة المصانع التي تنخفض طاقتها الإنتاجية، إلى التوسع في إنشاء مصانع جديدة في قطاعات ينخفض الطلب المحلي على منتجاتها، وإلى تضاعف تكاليف الإنتاج خلال آخر 5 سنوات، ومن ثم زيادة الأسعار وانخفاض القوى الشرائية للمستهلكين.

المشهد المصري للدراسات

EGYPTIAN INSTITUTE
FOR STUDIES

(مركز بحث وتفكير استراتيجي)

رئيس المعهد: د. عمرو دراج

مدير المعهد: د. عاصم عبدالشافي

المشهد الاقتصادي

تقرير دوري حول تطورات
المشهد الاقتصادي في مصر

رئيس التحرير: خالد عاشور

إعداد الدكتور: أحمد ذكرالله

الإخراج الفني: خالد يوسف

إصدارات

المرصد الإعلامي

المشهد السياسي المصري

المشهد العسكري المصري

المشهد السينياوي

المشهد الإقليمي

المشهد التركي

موجز الصحافة المصرية

المرصد العربي

أهم التطورات الاقتصادية

أولاً: التطورات المالية:

1. البورصة تربح 1.7 مليار جنيه في ختام جلسة الثلاثاء 7/16
2. البورصة تخسر 2.3 مليار جنيه.. وتراجع جماعي بمؤشراتها 7/17
3. البورصة تربح 2.7 مليار جنيه في ختام جلسة الخميس 7/18
4. البورصة تخسر 4.3 مليار جنيه في ختام تعاملات الأحد 7/21
5. البورصة تربح 2.9 مليار جنيه بختام التعاملات 7/22
6. تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة بنسبة 0.5% 7/24
7. البورصة المصرية تخسر 2.7 مليار جنيه في نهاية الأسبوع 7/25
8. البورصة تغلق على تراجع 0.4% بضغط المبيعات المحلية 7/28
9. البورصة تغلق على تراجع 0.3% بتداولات 390 مليون جنيه 7/29
10. البورصة تغلق على تراجع 0.43% وسط مبيعات عربية 7/30
11. البورصة تغلق على ارتفاع 0.2% بتداولات 626 مليون جنيه 7/31

دللات التطورات المالية

الأسبوع الثالث من يوليو:

1. مؤشرات السوق:

- أغلق مؤشر إيجي اكس 30 عند 13.670,27 نقطة، مسجلا انخفاضا بنحو 1.04% بينما سجل مؤشر ايجي اكس 70 1.55%， مغلقا الفترة عند 2.112.03
- بالنسبة لمؤشر capped EGX30 فقد سجل انخفاضا بنحو 1.03% مغلقا عند 16.795.33 نقطة، بينما سجل مؤشر ايجي اكس 100 انخفاضا بنحو 1.94% مغلقا الفترة عند 1.376.08 نقطة.
- رأس المال السوقى:
- بلغ إجمالي القيمة السوقية 729.9 مليار جنيه في نهاية الفترة مما يمثل انخفاضا بنحو 1.12%.

2. إجمالي التداولات:

- بلغ إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي نحو 10.6 مليار في حين بلغت كمية التداول نحو 719 مليون ورقة منفذة على 75 ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 10.7 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 1.438 مليون ورقة منفذة على 82 ألف عملية خلال الأسبوع الماضي، هذا وقد استحوذت الأسهم على 24.15% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو 75.85% خلال الأسبوع.

3. تداولات المستثمرين:

- سجلت تعاملات المصريين نسبة 63.3% من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة، بينما استحوذ الأجانب على نسبة 28.8% والعرب على 7.9% وذلك بعد استبعاد الصفقات. وقد سجل الأجانب صافي بيع بقيمة 6.8 مليون جنيه بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة 133.7 مليون جنيه وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- والجدير بالذكر أن تعاملات المصريين مثلت 66.7% من قيمة التداول للأسهم المقيدة منذ أول العام بعد استبعاد الصفقات، بينما سجل الأجانب 24.2% وسجل العرب 9.1% وقد سجل الأجانب صافي بيع بنحو 1.365.1 مليون جنيه وسجل العرب صافي بيع بنحو 683.2 مليون جنيه وذلك على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات منذ بداية العام.

الأسبوع الرابع من يوليو:

1. مؤشرات السوق:

أغلق مؤشر إيجي اكس 30 عند 13.510.06 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بنحو 1.17%. بينما سجل مؤشر إيجي اكس 70 %0.19 صعوداً مغلقاً الفترة عند 532.96 نقطة، بينما سجل مؤشر P&S انخفاضاً بنحو 0.97% مغلقاً الفترة عند 2.103.37 نقطة.

1- رأس المال السوقى:

بلغ إجمالي القيمة السوقية 725.3 مليار جنيه في نهاية الفترة مما يمثل انخفاضاً بنحو 0.63% خلال الفترة.

2- إجمالي التداولات:

- بلغ إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي نحو 6.4 مليار في حين بلغت كمية التداول نحو 489 مليون ورقة منفذة على 55 ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 10.6 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 719 مليون ورقة منفذة على 75 ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.
- استحوذت الأسهم على 27.45% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو 72.55% خلال الأسبوع.

التعليق:

- شهدت البورصة المصرية أداءً سلبياً خلال الفترة الماضية، وكان تباين الأداء خلال الجلسات أمر طبيعى، حيث يتخلل الاتجاه الهابط الذى تمر به البورصة فترات صعود، لتكون المحصلة النهائية في صالح الاتجاه الهابط.
- البورصة بحاجة لمزيد من الخفض في أسعار الفائدة في الفترات القادمة لتكون المحفز الرئيسي لانتعاش السوق وعودته للاتجاه الصاعد، وينصح المستثمرين بالاهتمام بمستويات وقف الخسائر فضلاً عن التركيز على الأسهم الداعية مثل أسهم شركات الرعاية الصحية والاتصال
- ينتظر السوق بدء التداول على أسهم "فورى" وإنها صفقة "جلوبال تيليكوم"، بالإضافة إلى أن أخبار طرح حصة حاكمة لمستثمر استراتيجي من شركة مصر الجديدة للإسكان والتنمية سيساهم في تحسين قيم التداولات ويضخ سيولة أكبر في السوق.
- من المتوقع أن يقود قطاعي البتروكيماويات والعقارات، التداولات خلال الفترة القادمة، ومن الأفضل للمستثمرين بالابتعاد عن المضاربات والتقليل من الشراء الهامشي قدر الإمكان.
- عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين مناقشة مفتوحة؛ لتناول أسباب تراجع البورصة ونتائجها، وجاءت أهم الأسباب كما يلي:

 - إلغاء الإعفاء الضريبي للأرباح الرأسمالية وضررية الدمجة، بالإضافة إلى إلغاء المزايا الضريبية لشركات المقيدة في البورصة.
 - عدم تنوع السلع المعروضة في البورصة، في حين تنوع البضائع في الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال المتعاملين في الأسهم الولايات المتحدة؛ يمثلون 5% فقط، بينما يمثل المتعاملون في الأدوات المالية الجديدة 95%.
 - الأسباب الداخلية لتراجع البورصة المصرية تمثل في تراجع أرباح الشركات؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، مما يرفع من قيمة القروض على الشركات المقترضة ويكتبها الخسائر، فضلاً عن تراجع القوى الشرائية في الفترة الماضية.
 - أسعار الفائدة تقف عائقاً أمام الاستثمار، بالإضافة إلى عمليات الاستحواذ التي تمت في الفترات السابقة، ما أدى إلى قلة عدد الشركات المدرجة وقلة القطاعات كقطاع الاتصالات، وتراجع الإقبال على القيد في البورصة.
 - الأسباب الخارجية تتمثل في التباطؤ الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى التقلبات السياسية العالمية.
 - أهمية النظر في تكلفة الغاز التي تمثل 7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بالإضافة إلى حاجة المستثمرين إلى سياسات مالية ونقدية موحدة ومستقرة وكذلك الإصلاح المؤسسي.
 - تحقيق مصر المركز الثالث في معدلات النمو بين البلدان بنسبة 5.6%， كان سببه الرئيس النمو في القطاع العقاري والمقاولات وهو مكون غير دائم، وكذلك فالدولة تراهم القطاع الخاص.

ثانياً: القطاع النقدي

1. الاتحاد الأوروبي "يمول مشروعات جديدة في مصر بقيمة 110 ملايين يورو
2. "الأوروبي لإعادة الاعمار" يرصد 1.5 مليار يورو تمويلات جديدة لمصر في 2019
3. الجنيه المصري يحتل المركز الثاني كأفضل عملات العالم أداءً في 2019
4. 11.5% نمواً في واردات «اللحوم المجمدة» النصف الأول من 2019
5. ارتفاع حجم السيولة المحلية إلى 3.762 تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي
6. ارتفاع القروض المقدمة من البنوك إلى 1.858 تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي
7. المركزي: ارتفاع ودائع البنوك إلى 3.931 تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي

دلائل القطاع النقدي:

- الأوروبي لإعادة الاعمار يرصد 1.5 مليار يورو تمويلات جديدة لمصر في 2019
- تصريحات صحفية هامة لرفيق سليم، اقتصادي رئيسي بمنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، عن دور البنك في مصر، وكانت اهم عنصرها كما يلي:

 - يرصد البنك 1.5 مليار يورو تمويلات جديدة مصر العام الجاري مقابل 1.2 مليار يورو في 2018.
 - محفظة تمويلات البنك مصر منذ 2012 بنحو 5 مليارات يورو تمثل حصة القطاع الخاص فيها 58%， استحوذ قطاعي البنية التحتية والطاقة على ثلثها، والقطاع المالي على الثلث الأخير الذي يتوزع على خطوط ائتمان مباشرة للشركات في القطاعات الصناعية والتجارية والتصنيع الزراعي.
 - يتعاون البنك مع الحكومة في عدد كبير من المشروعات كما أنه يتعاون مع 13 بنكاً لفتح خطوط ائتمان فضلاً عن تمويل مجموعة كبيرة من المشروعات الخاصة.
 - تبلغ محفظة البنك القائمة نحو 3.425 مليار يورو موزعة بواقع 807 ملايين يورو للقطاع المالي، و1.73 مليار يورو للبنية التحتية المستدامة، و890 مليون يورو لصالح الشركات في القطاعات المختلفة.
 - تغطي تمويلات البنك مختلف القطاعات المستهدفة فهو أكبر ممول للطاقة، والطاقة المتتجددة بدليل أنه ضخ تمويلات لصالح 16 مصنعاً في بناء.
 - دعم البنك مصر في زيادة الصادرات عبر فتح خطوط لتمويل التجارة مع البنوك، والتي بدورها تعيد تخصيصها للمستوردين والمصدرين، بلغت قيمة تلك الخطوط حالياً إلى نحو 350 مليون يورو.

ثالثاً: المالية العامة

1. "البنك الدولي" يتوقع خفض عجز الموازنة في مصر لـ 7% بحلول 2021
2. «مدبولي» يخفض إصدارات السندات الدولية إلى 5 مليارات دولار العام المالي الحالي
3. المركزي: المعروض النقدي بمصر يرتفع 11.85% على أساس سنوي في يونيو
4. 660 مليار جنيه إيرادات "مصلحة الضرائب" العام المالي الماضي

دلائل المالية العامة:

تقرير البنك الدولي "مرصد الاقتصاد المصري يوليو 2019":

- توقع البنك الدولي في تقرير جديد عن الاقتصاد المصري، خفض عجز الموازنة في مصر إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي حال استمرار برنامج ضبط أوضاع المالية العامة.
- العجز المستهدف في الموازنة الحالية قابل للتحقيق، لكن الوصول إلى فائض أولى بنسبة 2% يمثل تحدي.
- على الرغم من نجاح الحكومة في تحقيق الاستقرار في الاقتصادي الكلي والمالية العامة وتعزيز الثقة في الاقتصاد، فإن الإجراءات الاقتصادية تسببت في بعض الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وقد جاء الأثر الأكبر على التضخم.
- تدابير الحماية الاجتماعية التي قامت بها الحكومة ساهمت في التخفيف جزئياً من حدة تلك الآثار على الفئات الضعيفة، غير أن كثير من المصريين مازالوا يكافحون مواجهة التأكيل في دخلهم الحقيقي.
- مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر استجابت بشكل إيجابي للإصلاحات الرامية لتحقيق الاستقرار، وإن مصر استطاعت أن تحتوي السوق غير الرسمي للصرف الأجنبي ورفع الاحتياطيات الأجنبية وتقليل العجز في المعاملات الخارجية وأصبح الوضع المالي على طريق أكثر استدامة.
- تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي انعكس إيجابياً على انتebuations المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني وتحسين توقعاتها لمصر.
- قطاعي الصحة والتعليم لم يستفيدا من وفورات الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة السنوات الماضية.
- تم توجيه جزء من الموارد المالية التي تم توفيرها بفضل الإجراءات المالية الإصلاحية لصالح مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات الاجتماعية وكذلك إجراءات الحماية الاجتماعية الأخرى.
- مخصصات الرعاية الصحية والتعليم انخفضت في الموازنة بالقيمة الحقيقة، إذ تراجع الانفاق على التعليم من 3.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 2.5% في 2018 ومحقر له 2.2% في الموازنة الجديدة، كما تراجعت مخصصات الصحة في الموازنة أيضاً إذ بلغ الانفاق عليها 1.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

إصدار سندات دولية خلال العام المالي 2019-2020:

- حصلت وزارة المالية على موافقة رئيس الوزراء لإصدار سندات دولية خلال العام المالي 2019-2020 بقيمة 5 مليارات دولار تتتنوع بين إصدارات بالعملة الأجنبية والأوروبية.
- تعد تلك القيمة الأقل للإصدارات الدولية للحكومة منذ العام المالي 2017-2016، وأصدرت الحكومة سندات دولية «يورو بوند» تدور قيمتها حول 7 مليارات دولار سنويًا في السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
- من المقرر إصدار سندات بالدولار تبلغ قيمتها 3 مليارات دولار، وبقيمة المبلغ سيكون باليورو. ومن المتوقع أن يتم الإصدار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي، لكنه سيتوقف على ظروف السوق في تلك الفترة.
- الوزارة حصلت على موافقة أخرى منفصلة لصالح إصدار سندات خضراء، خلال العام المالي الجاري، بقيمة 500 مليون دولار، وستبدأ الوزارة عقد اجتماعات مقبلة مع وزارات الكهرباء والتخطيط والبيئة؛ لاستعراض عدد من المشروعات الصديقة للبيئة التي يمكن تمويلها عبر تلك الآلية (نلاحظ أن التصريح يوضح الموافقة على الاقتراض قبل الاتفاق على مشروع معين يحتاج إلى التمويل).
- إصدار سندات الباندا والساموراي لا يزال يجري التشاور بشأنه ولم تحدد قيمته أو توقيت طرحه.
- أجرت الحكومة آخر طرح دولي بالخارج ببورصة لوكسمبورج في أبريل الماضي نحو 2 مليار يورو لأجل 6 سنوات بقيمة 750 مليون يورو بسعر فائدة 4.750% و1.250 مليار يورو لأجل 12 عاماً بفائدة 6.37%， وكانت قد طرحت سندات باليورو بقيمة 4 مليارات دولار في فبراير من العام الحالي

مصلحة الضرائب تحقق إيرادات 660 مليار جنيه خلال العام المالي

الماضى:

- حققت مصلحة الضرائب إيرادات خلال العام المالي الماضي بلغت 660 مليار جنيه، نصفها تقريباً من ضريبة القيمة المضافة، وبنحو 17% عن العام المالي الماضي.
- بلغت حصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات 309 مليارات جنيه، بنحو 18.1% عن العام المالي الأسبق، بينما بلغت حصيلة الضريبة على الدخل نحو 351 مليار جنيه بنحو 15.3%.
- بلغت حصيلة الضرائب من البنك المركزي وقناة السويس والأذون والسنديات نحو 142 مليار جنيه مقابل 152 مليار جنيه في العام السابق، بسبب انخفاض حصيلة الضريبة على عائد الأذون والسنديات مقارنة بتقديرات الموازنة في ضوء اجراءات خفض اعباء الدين.
- تم تحقيق حصيلة الضرائب المستهدفة من جهات غير سيادية على الرغم من زيادة نسبة الإعفاءات الممنوحة خاصة السيارات في ضوء الالتزام بتطبيق اتفاقيات مصر الدولية.
- بلغت نسبة حصيلة مصلحة الضرائب المصرية من جهات غير سيادية نحو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 9.3% من الناتج المحلي في العام الأسبق.

- مبادرة الاعفاء عن غرامات التأخير ساهمت في إغلاق حوالي 90 ألف ملف نزاع ضريبي وتحصيل ما يقارب 11 مليار جنيه.

رابعاً: القطاع الخارجي

1. صادرات الأثاث تواصل التراجع للشهر السادس على التوالي
2. 10.3 % تراجعاً في واردات «الذرة» أول 7 أشهر من 2019
3. 900 مليون دولار قيمة التبادل التجاري بين مصر ورومانيا
4. ارتفاع التكالفة يهبط ب الصادرات السيراميك 8 % خلال النصف الأول
5. «التصديري لمواد البناء»: 198 مليون دولار صادرات «الزجاج ومصنوعاته» النصف الأول من 2019
6. 2.2 مليار دولار إنفاق المصريون على السياحة 2018
7. 7 % نمواً في واردات الأسماك النصف الأول من 2019

دللات القطاع الخارجي:

واردات الأسماك المصرية خلال النصف الأول من 2019:

- تزايدت واردات الأسماك خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 7%， وتباينت أسعار بيع المنتجات في أسواق الجملة محلياً بين الزيادة والنقصان خلال الأسبوع الحالي.
- بلغت واردات الأسماك في النصف الأول من العام الحالي 183.1 ألف طن مقابل 171.1 ألف طن في النصف الأول من العام الماضي بنمو 7%.
- سجلت واردات الأسماك في العام الماضي زيادة 12%， لتبلغ نحو 351 ألف طن مقابل 312.6 ألف طن في عام 2017، و265.8 ألف طن عام 2016، بحسب بيانات الرقابة على الصادرات والواردات.
- أكبر كمية دخلت السوق كانت خلال شهر أبريل الماضي، ومثلت نحو 21% من إجمالي واردات النصف الأول، بواقع 39.5 ألف طن.
- تمثل أسماك الهارينج، الماكريل، السردين، والباسا، أهم الأصناف التي تستوردها مصر، وتُعد فيتنام من أكبر الدول التي تستورد مصر منها الأسماك.
- يُقدر حجم الاستهلاك المحلي السنوي بنحو 2.1 مليون طن، موزعة بين الإنتاج المحلي والاستيراد، منها 1.5 مليون طن إنتاج مزارع سمكية، و250 ألف طن من المصايد الطبيعية، و350 ألف طن تم استيرادها العام الماضي.

إنفاق المصريين على السياحة خارجياً ومحلياً:

- أوضح تقرير صادر من منظمة السياحة العالمية، إن إنفاق المصريين على السياحة خارجياً ومحلياً خلال العام الماضي بلغ 2.2 مليار دولار في حين بلغت عائدات القطاع في نفس العام 11.6 مليار دولار.
- بلغ الطاقة الفندقية العاملة نحو 225 ألف غرفة، تركز في محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء ويتوزع الباقي على محافظات الصعيد والقاهرة الكبرى والإسكندرية والساحل الشمالي.
- الإنفاق السياحي العالمي خلال العام الماضي لكل دولة العالم وصل 1.448 تريليون دولار استحوذت السياحة الترفيهية على 78.5% من إجمالي الإنفاق على السفر والسياحة، أما سياحة الأعمال والأماكن الأخرى فكان نصيبها نسبة 21.5%.

خامساً: القطاع الحقيقي

- مصادر: 63% من المصانع المصرية تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية
- مصر تحقق رقمًا قياسيًا في إنتاج "المحاصيل السكرية" الموسم الحالي
- اتحاد الصناعات: 70% من مصانع درفلة الحديد توقفت عن الإنتاج
- شعبة المحاصيل: انخفاض أسعار الأرز والبقوليات 20% عن العام الماضي
- «المجتمعات العمرانية» تبيع أراضي بقيمة 16 مليار جنيه بالتفصيص المباشر
- زيادة رسوم مغادرة المطارات والموانئ المصرية
- ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى 32.5%
- تراجع معدل التضخم السنوي في مصر لأدنى مستوى منذ 4 سنوات
- زيادة في الصادرات المصرية لفرنسا العام الماضي 49%

دلائل القطاع الحقيقي:

63% من المصانع المصرية تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية:

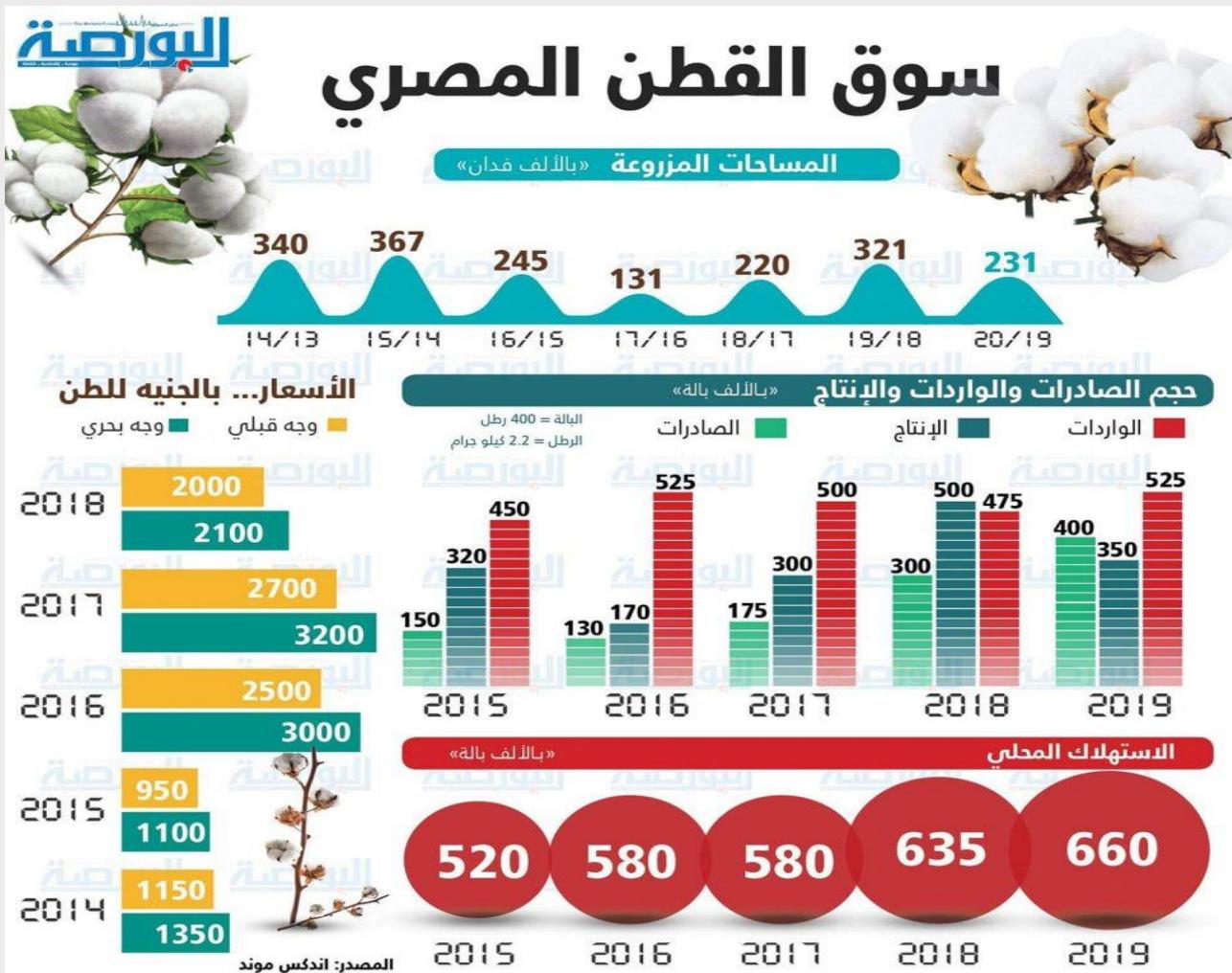
- قدر مصادر حكومية نسبة المصانع المصرية التي تعمل بأقل من 75% من طاقتها الإنتاجية بنحو 63%，بواقع 8218 مصنعاً من إجمالي 13 ألف منشأة صناعية.
- تستهدف الحكومة الوصول بالإنتاج الصناعي، خلال العام المالي الجاري، إلى 237 مليار جنيه بالأسعار الجارية، مقابل 203 مليارات خلال العام المالي الماضي بنسبة زيادة تقترب من 17%.

- يوظف القطاع الصناعي نحو 15% من إجمالي الأيدي العاملة المشغولة في مصر، ويسيهم بنحو 80% من جملة الصادرات غير البترولية.
- بلغ إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية، خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري 2019 نحو 10.8 مليار دولار، مقابل 10.7 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي 2018.
- تبلغ مخصصات دعم الصادرات، خلال العام المالي الجاري، 6 مليارات جنيه مقابل 4 مليارات جنيه خلال العام المالي الماضي.
- الحكومة تعمل على تشجيع الصناعة المصرية سواء للسوق المحلي أو التصدير من خلال توفير حوافز إضافية ورد الأعباء التصديرية مما لذلك من انعكاس على توفير النقد الأجنبي.
- طلبت لجنة الصناعة بمجلس النواب تحديد مؤشرات واضحة لقياس أداء الهيئات والمصالح التابعة لوزارة الصناعة؛ بهدف متابعة أدائها وتقييمها والارتقاء بها، والتوازن في السياسات التسويقية للصناعة المحلية داخلياً وخارجياً مع الاتجاه للتسويق الإلكتروني؛ نظراً إلى ما تعانيه الصناعة الوطنية من عدم القدرة على اخراق الأسواق المحلية والخارجية بالقدر الكافي.

يري الخبراء:

- ارتفاع نسبة المصانع التي تنخفض طاقتها الإنتاجية، إلى التوسع في إنشاء مصانع جديدة في قطاعات ينخفض الطلب المحلي على منتجاتها، كما أن وجود فائض من تلك المنتجات في السوق، يجبر المصانع على تقليل طاقتها الإنتاجية في ظل انخفاض الطلب وزيادة المعروض.
- كما أن انخفاض الطاقات الإنتاجية للمصانع يعود إلى تضاعف تكاليف الإنتاج خلال آخر 5 سنوات، ومن ثم زيادة الأسعار وانخفاض القوى الشرائية للمستهلكين.
- كما يعد استيراد منتجات لها بديل محلى وعدم اهتمام الحكومة بتخفيف الأعباء على القطاع الصناعي، من أهم أسباب تراجع الطاقات الإنتاجية للمصانع.
- يتمثل حل الأزمة في تغيير بعض المصانع مجالات عملها إلى تصنيع منتجات يزداد حجم الطلب المحلى عليها بجانب ارتفاع قيمة وارداتها، أو فتح أسواق تصديرية جديدة لمنتجاتها.
- كما يجب على الحكومة أن تمنع إصدار تراخيص صناعية إلا بعد دراسة احتياجات السوق من المنتج الذي يرغب المصنع في إنتاجه، وإذا وجدت زيادة في المعروض توجه تلك المصانع إلى مجالات بديلة، إلا إذا كان لدى الحكومة خطة تصديرية لتقليل الفائض من هذا المنتج.
- اقتراح اتجاه المصانع إلى التصدير ومن ثم زيادة الطاقات الإنتاجية يواجه بعض العوائق، وعلى رأسها انخفاض القدرة التنافسية في ظل زيادة تكاليف الإنتاج المرحلة الماضية.

انفوجراف عن القطن المصري:

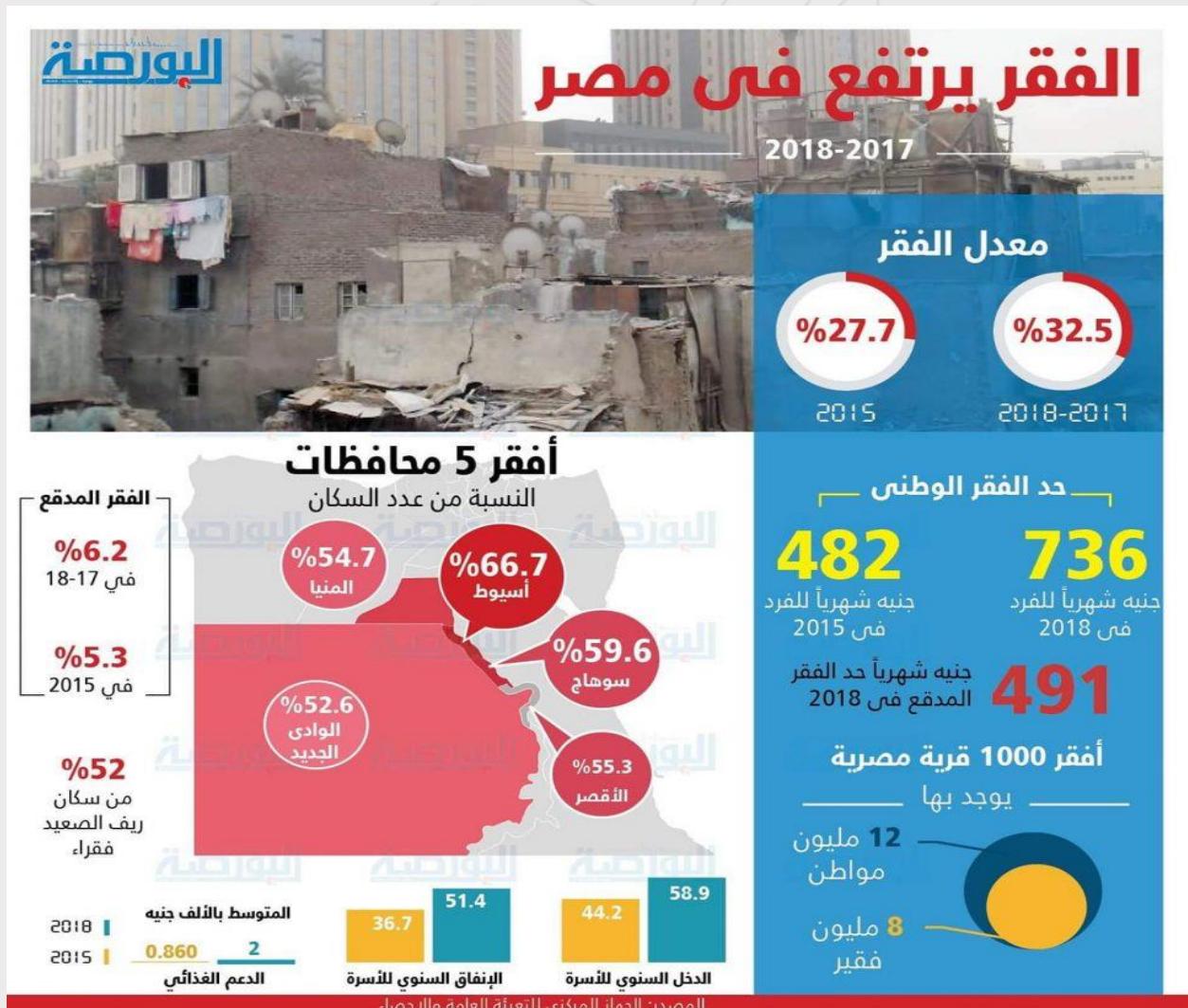


إناتجية محاصيل السكر الموسم الحالي:

- صرح وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إن إنتاجية محاصيل السكر بلغت هذا الموسم مليونين و483 ألف طن، بزيادة قدرها 320.5 ألف طن عن العام السابق، لافتا إلى أن ذلك يعد رقماً قياسياً تحققه مصر لأول مرة، مقارنة بـ 2.16 مليون طن في العام السابق.
- بلغت المساحة المنزرعة من محصول القصب حوالي 248.2 ألف فدان، بزيادة قدرها 5.5 ألف فدان عن العام السابق، وأن المساحة المنزرعة من محصول بنجر السكر بلغت 584.58 ألف فدان بزيادة قدرها 104.8 ألف فدان عن العام السابق.

- حقق محصول البنجر بذلك زيادة قياسية في الإنتاج، حيث بلغ متوسط الإنتاج من السكر حوالي 18.7 طن للفدان، مقارنة بـ 18.4 طن للفدان حققها الموسم السابق، بينما الإنتاجية الفدانية في قصب السكر زادت من 33.8 إلى 34.8 طن.
- زيادة المساحة المزروعة من محصول بنجر السكر، ترتب عليها أيضاً زيادة كبيرة في إنتاج العلف بحوالي 150 ألف طن، وبالتالي زيادة مماثلة في الكمية المنتجة من الملواس، تم تصديرها للخارج، مما حقق عائد قدره حوالي 800 مليون جنيه.

انفوجراف عن معدلات الفقر في مصر:



سادساً: أخرى

1. البنك الدولي: التعليم والصحة لم يستفیدا من وفورات الإصلاحات المالية في مصر
2. تكاليفات حكومية بإجراء مقاصة لديون هيئة النقل العام مع بنك الاستثمار القومي

مقاصة لديون هيئة النقل العام مع بنك الاستثمار القومي:

- أصدر رئيس مجلس الوزراء تكليفاً لوزير التنمية المحلية ومحافظ القاهرة بسرعة العمل على تنفيذ اتفاق بين بنك الاستثمار القومي وهيئة النقل العام، يقضي بحصول البنك على قطعة أرض أو أكثر من أراضي الهيئة سداداً مديونية الهيئة المستحقة للبنك، وعمل مقاصة بذلك.
- سيتم العمل على استثمار العائد من هذه الأرضي في تطوير عمل الهيئة، بزيادة عدد الأتوبيسات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي، وتكييف أجهزة "التباع الآلي" في كل الأتوبيسات، والعمل على تطوير وتحديث الأسطول.
- سيتم تقييم كافة الأرضي المملوكة لهيئة النقل العام، والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل بالتنسيق مع وزارة التخطيط، هذا إلى جانب العمل على إعداد دراسة متكاملة لتطوير هيئة النقل العام، بما يسمح لها بعدم الاعتماد على دعم وزارة المالية، باعتبارها هيئة اقتصادية، يجب أن تعتمد على مواردها في عمليات التشغيل والصيانة.
- طبقاً للواء رزق على، رئيس هيئة النقل العام، الهيئة تساهم في نقل 1.5 مليون مواطن يومياً من خلال 3 آلاف أتوبيس، تسير في نحو 350 خطأً، بإجمالي أطوال 7600 كم، عبر 24 جراجاً، و156 محطة نهائية، و4 آلاف محطة عابرة، بامتداد القاهرة الكبرى بالإضافة إلى المدن الجديدة.
- الكيلومترات المقطوعة يومياً بواسطة أتوبيسات هيئة النقل العام تبلغ حوالي 365 ألف كم، ويعمل بالهيئة نحو 28 ألف شخص في وظائف متخصصة وحرفية.
- تم التعاقد على توريد 121 أتوبيساً يعمل بالغاز الطبيعي، في إطار سياسة الدولة لتحويل وسائل النقل الجماعي للعمل بالغاز، بالإضافة إلى أنه جارى الاتفاق على تحويل 300 أتوبيس من العمل بالسوبر إلى الغاز الطبيعي كمرحلة أولى.
- خطط التطوير شملت تشغيل 12 أتوبيساً مكيفاً بدوريين، سعة 71 راكباً للأتوبيس، تعمل على شبكة الخطوط لخدمة القاهرة الجديدة كمرحلة أولى، وتشمل المرحلة الثانية تشغيل 18 أتوبيساً آخر.
- يتم حالياً الدراسة الفنية مع وزارة الإنتاج الحربي لتوريد 20 أتوبيساً تعمل بالكهرباء، وأنه جار دراسة تحصيل تذاكر الـ كوب من خلال نظام التحصيل الإلكتروني ليحقق كثيراً من المزايا للهيئة من سهولة تحصيل الإيرادات والرقابة عليها.
- خطط التطوير تتضمن الانتهاء من تكييف منظومة التتبع الآلي لنحو 1000 أتوبيس لإحكام السيطرة الآلية على خطوط التشغيل وإعداد تقارير عن التشغيل اليومي كمرحلة أولى، وجار تكييف كاميرات مراقبة لـ 28 موقعًا من مواقع هيئة النقل العام لإحكام السيطرة الأمنية والمحافظة على ممتلكات الهيئة.

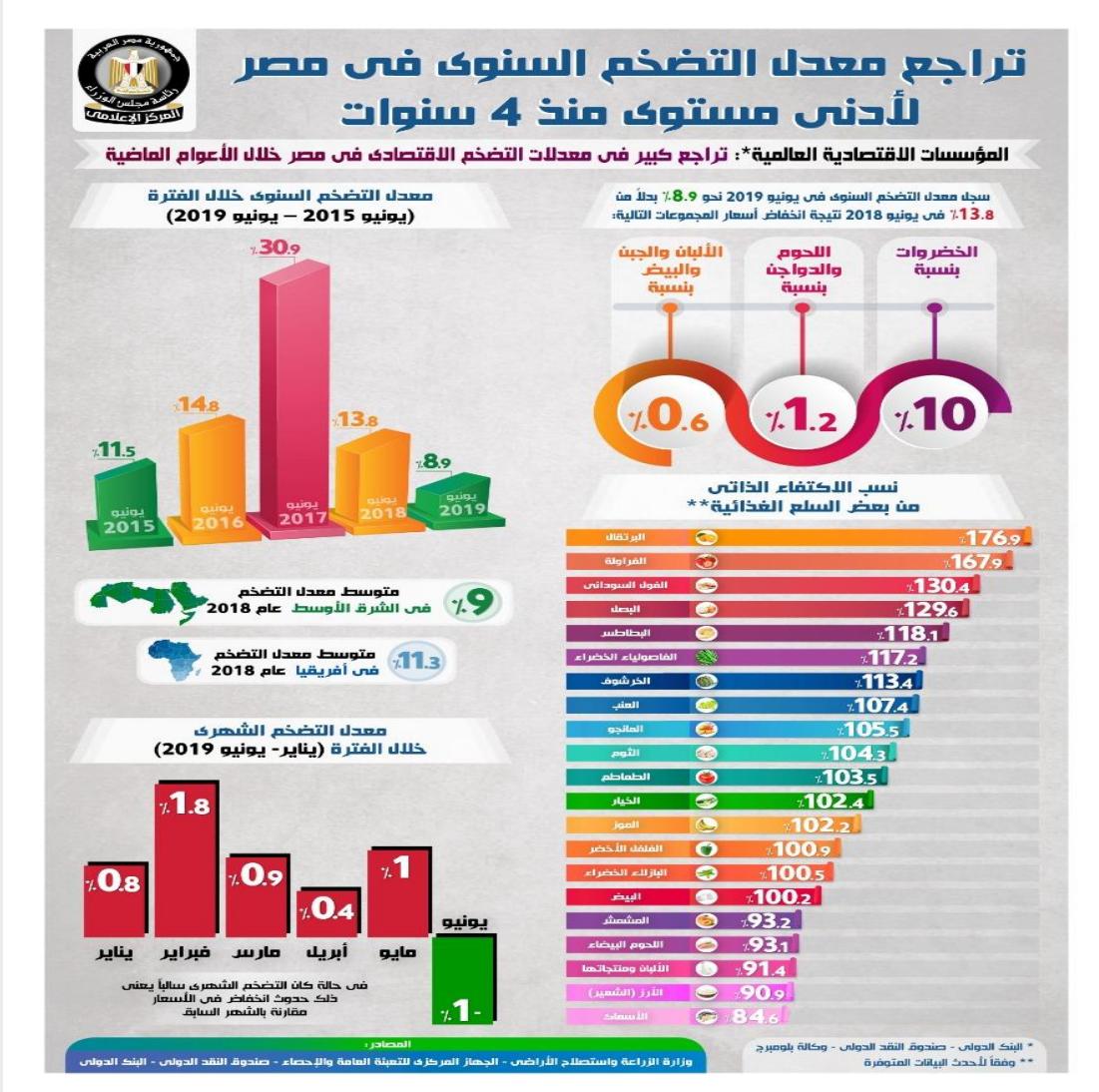
المشهد الاقتصادي

تقرير نصف شهري يرصد تطورات المشهد الاقتصادي المصري

العدد 83 || July 31, 2019

- يتم تطوير بعض الجراجات التابعة للهيئة، وتشمل المعادى وبور سعيد والقاهرة والأمل بهدف رفع الكفاءة الفنية لها بما يتناسب مع التشغيل على مدار اليوم.
- بدأت الهيئة في إنشاء جراج جديد بمدينة بدر على مساحة 11.38 فدانًا بمساحة 47796 مترًا مربعاً لخدمة العاصمة الإدارية الجديدة، والمدن العمرانية الجديدة، بدر، والشروق.

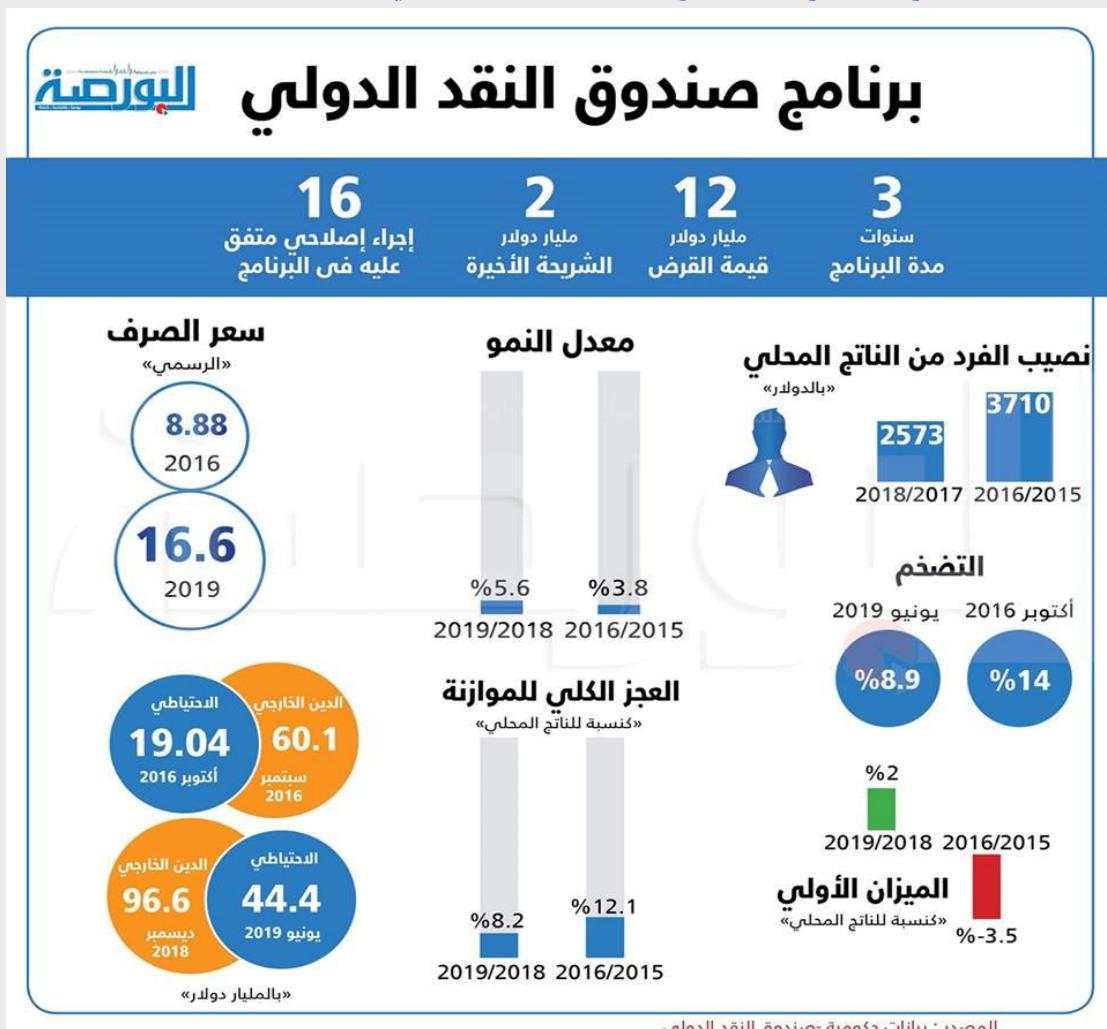
انفوجراف تراجع معدل التضخم:



انفوجراف العمالة الأجنبية في مصر:



انفوجراف ملخص نتائج برنامج مصر مع صندوق النقد الدولي:





المعهد المصري للدراسات EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

اسطنبول * تركيا

حقوق الطبع والنشر محفوظة

تركيا- اسطنبول - ينيبوستا - فزيون بلاك بلوك 3 الدور
00902122272262 - مكتب 64 هاتف وفاكس:
إيميل: elmrsad@eipss-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG
WWW.TWITTER.COM/EIPSS_EG
WWW.FACEBOOK.COM/EIPSS.EG

